في حين مدير عام الشركة يرفض توجيهات بن دغر والموظفون يهددون بالقضاء

عرقلة مئات الموظفين من العودة إلى أعمالهم.. وخصم الرواتب يصل إلى ٧٠٪ !

تقرير/ صامد السامعي

"الفســاد".. متلازمة ومطلح أصبــح يصف حال الكثير من مؤسســات الدولة في اليمن منذ سنوات، لكنه في بترومسـيلة الشركــة النفطية الأضخم في البلد أخذ أبعاداً خطيرة، حين أتى على رواتب الموظفين وقوتهم الأساسي - حسب موظفين في الشركة.

ويأخذ الفساد في بترومسـيلة أبعاداً خطيرة جدّا، ليصبــح حالة مسـتشرية ومنظمة داخـل الشركة النفطية الأكبر، وإحدى أهم الموارد الاقتصادية لليمن، لتسـيطر (مافيا الفساد) المتنفذة على الشركة، وتهدّد كل مــن يقف في وجهها، الأمر الــذي ينذر بتداعيات خطـيرة على مسـتقبل البلاد، في وقــت تعجز فيه المؤسســات الرقابية عن القيام بدورها، وتواجه أعلى التوجيهات الحكومية بالتعنت والإهمال والمخالفة.

يقــول موظفــون هنــاك إن عملية فســاد مالي وإداري مهولة تنخر جسـد شركة بترومسيلة بسرعة متناهية، والقائمون عليها لم يكتفوا بصور الفســاد المختلفة التي يمارســونها جهاراً نهاراً ؛ بل وصل بهم الأمر لأن تمتد أياديهــم إلى قوت الموظفين ورواتبهم الأساسية، بالمخالفة لكل القوانين ورغم كل التحذيرات والتوجيهات الحكومية.

وقال موظفون - فضلوا عدم الإفصاح عن أسمائهم - " أن حجم الاستقطاعات من الراتب الأساسي وصل حتى 70% بالإضافة إلى توقيــف كل العلاوات، وهو ما اعتــبروه جُرماً متكامل الأركان تمارســه الشركة بحق قوتهم وقوت أسرهم كــون توقفهم عن العمل كان اضطراريا بســبب التهديدات الأمنية ، وبناءً على توجيهات قيــادة الشركة نفســها، بالإضافة إلى أن القانون لا يجيز الخصم مــن الراتب إلا بحكم قضائي بات".

رئيس الوزراء يوجه.. والشركة تتجاهل !

رفعت نقابة عمال بترومسيلة مذكرة لرئيس الوزراء في الحكومة الشرعية أحمد عبيد بن دغر أطلعته فيها على الوضــع في الشركة وما يمــارس من مخالفات وانتهاكات ضد عدد كبير من الموظفين من قبل الإدارة، والتي وصلت حد خصم نســبة كبيرة مــن مرتباتهم بالمخالفة للقانون، حيث وجه رئيس الوزراء إلى المدير التنفيذي لشركة بترومســيلة "للجلــوس مع النقابة والاكتفــاء بالخصم الأول الذي بلــغ 25% من الراتب للغائبين عن العمل ورفع الخصم مع عودة العامل إلى عمله".

وقال موظفو الشركة إن توجيهات بن دغر لم تلقَ أي تجاوب من قيادة الشركة التي ظلت تمضي في تعنتها رغم المخالفة الصريحة للقانون.

وجاء في مذكرة لاحقة أرســلت مــن نقابة عمال بترومســيلة إلى رئيــس الــوزراء : (نبلغكم برفض الشركة التعامــل مع توجيهات دولــة رئيس الوزراء واســتمرارها بالخصم غير القانــوني وعدم الجلوس مع النقابة وإعادة العمال بحجة عدم اســتقرار العمل النقابي في الشركة).

وهدد عــمال وموظفــو شركة بترومســيلة في رســالتهم الأخيرة لرئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر باتخــاذ الإجــراءات القانونية والقضائيــة لحماية حقوقهم، وهو الإجراء الذي قد يؤثر ســلباً على أداء الشركة حسب مختصين.

وحصل الموقع أيضا على مذكرة مرســلة من وكيل قطاع علاقات العمل في وزارة الشــؤون الاجتماعية والعمل موجهة إلى مدير شركة بترومســيلة يحيطه بأن الوزارة تلقت شكوى من نقابة العمال تشير فيها إلى أن الشركة أقدمت على رفع نســبة الاستقطاع إلى 50 % من الراتب الأساسي، مشــيراً إلى أنه "وبما أن الوزارة تتبنى تطبيق قانون النقابات العمالية وحماية النقابات وأعضائها فإن الوزارة تؤكد على أنه لا يجوز الإنقاص من الأجر الكامل إلا بحكم قضائي بات".

وجاء أيضا في المذكرة التي أصدرت في 17/7/2017 والتي اســتندت توجيهات رئيس الوزراء سابقة الذكر عليها "يرجى إيقاف الخصومات من الراتب وإعادة ما تم خصمه منــذ يونيو 2015 وحتى تاريخه، مالم فإن من حق النقابة اللجوء إلى القضاء حســب الدستور والقانون".

بداية الانتهاكات

وبحســب الموظفين فإن القضية بــدأت مع اندلاع الأزمة في مارس 2015 وارتفــاع خطورة التهديدات الأمنية ، حيث أن الشركة وحرصا على سلامة موظفيها قامت بإخلاء مواقع العمل وتسريح الموظفين وطلبت منهم عدم العودة للعمل حتى إشــعار آخر، وتم إيقاف جميع أنشطة الاستكشاف، الإنتاج والتصدير الخاصة بالشركة.

يقــول الموظفون إنــه " خلال تلك الفــترة لم يكن بمقدور الدولة تحمل أعباء التشــغيل للمنشــأة، بيد أنها تحملت تكاليف الرواتب الشــهرية لجميع العمال والموظفين (كاملة مع كل الامتيازات) "، مشيرين إلى أن الشركة قامت باستقطاع نســبة 25% من الراتب الأســاسي للموظفين غير المداومين، قبل أن تعود في فترة لاحقة وترفع نســبة الخصــم لتصل حتى 70% "في فــترة كان يفترض بها دعــوة الموظفين للعودة للممارسة أعمالهم" بحسب قولهم.

وأضافوا "اتخذت الشركة قرارا بخصم نسبة 25% دون إشراك النقابة أو إبلاغ العمال، كما أن وزارة المالية نفسها لم تكن على علم بما قامت به إدارة الشركة من استقطاعات مخالفة للقانون".

وذكــر الموظفــون أنــه بعــد علــم وزارة المالية بالاستقطاعات قامت بخصم جزء من التعزيزات المالية للشركة، وهو ما دفع بقيادة بترومسيلة الجلوس مع نقابة الموظفين لمناقشة تلك المستجدات، وانتهى اللقاء بطلب قيادة الشركة من النقابة الاحتجاج على تصرف وزارة المالية، من أجل إلزام الــوزارة بدفع المخصص المالي للشركة، وهو ما حدث بالفعل، بحسب الموظفين.

أعادت وزارة المالية مخصصات الشركة، واســتمرت الشركــة في الاســتقطاعات التي يقــول الموظفون أنهم "غضوا الطرف عنها" واعتبروها تجســيداً لروح التعاون بين الشركة والموظف، "حتى تستطيع الشركة تحمل أعباء الإنتاج والتصدير" - بحسب قولهم.

يقــول الموظفون أنــه رغم تعاونهــم مع الشركة

الفساد ينخر (بترومسيلة) النفطية ويهدد بانهيار أهم مؤسسة إيرادية يمنية

وتفهم وضعها تفاجؤوا بإهــمال قيادة الشركة لهم عندما طالبوها في رســالة عبر النقابة من أجل إثبات الحق في المبالغ المستقطعة بالاعتراف بها ووضع آلية للسداد، "تجاهلت الشركة تلك الرسالة ولم ترد على كل المطالب اللاحقة" - كما يقول الموظفون.

عودة الإنتاج ..والموظف ضحية !

أنشأت الحكومة اليمنية شركة بترو مسيلة النفطية في ديسمبر 2011 بموجب قرار مجلس الوزراء (244)، وتولت الشركة استغلال امتياز القطاع الـ14 في حقل المســيلة بمحافظة حضرموت من كندیان نكسن بعد عدم تجديد الحكومة ترخيــص الشركة الكندية الذي انتهى في ديسمبر 2010.

وبلغ إنتاج شركة بترو مســيلة من النفط الخام 45 ألف برميل يوميا خلال عام 2014، لكنه تراجع مطلع عام 2015 إلى 24 ألف برميــل، قبل أن يتوقف الإنتاج نهائيا في أبريل من العام نفسه بسبب الأزمة والحرب التي شهدتها البلد.

وبعــد توجيهات الحكومة الشرعية بعد اســتتباب الأمن نسبيا في حضرموت عاد الإنتاج في بترومسيلة، وفي أغســطس 2016 تم بيع أول شــحنة نفط خام، قدرت بثلاثة مليون برميل، وعلى الرغم من أن نســبة من هذه المبيعات تعود لصالــح الشركة إلا أن الشركة ظلت مستمرة في عملية الاستقطاعات التي كانت قد رفعتها مؤخرا بشــكل جنوني لتصل حتى 70%، كما أنها حالت دون عودة عدد كبير من الموظفين للعمل.

يقول الموظفون المقصيون أنه " بعد بيع أول شحنة نفط خام بدأ الوضع المالي للشركة بالتحســن، كما أن إضافة عدد من القطاعات النفطية تحت مظلة شركة بترومسيلة وأهمها قطاع 10 والذي يحتوي على كمية كبيرة من النفط الخام والغاز جعل وضع الشركة أفضل بكثــير، بالإضافة إلى أن الشركة قامــت بإنتاج مادة الديزل وبيعها في السوق المحلية، وتصدير ما يقارب 4 شحنات نفط خام للخارج، كل شحنة قدرت بحوالي 3 مليون برميل، وهي أسباب كفيلة بجعل قيادة الشركة تحرص على عودة الموظفين بأقصى سرعة لرفع وتيرة العمل وأن تبدأ بإعادة ما تم اســتقطاعه من مرتباتهم خلال الفترات السابقة ".

وبحســب المعلومات ســعت النقابــة في أكثر من اجتماع مع مســؤولي الشركة من أجل عودة الموظفين المبعدين إلى العمل، بيد أن الشركة اســتمرت في تعنتها تجاه موظفين بعينهم دون أي توضيح.

بين صنعاء وحضرموت قصة أخرى

يقع المكتب الرئيس لشركة بترومسيلة في العاصمة صنعاء الخاضعة لسلطة الأمر الواقع المتمثلة بالحوثي وصالح التي قــادت انقلاباً على الشرعية، فيما تمارس الشركــة عملها في حضرموت، التي أســقطها تنظيم القاعــدة في 2015 وســيطر عليها لأشــهر قبل أن تســتعيدها قوات الحكومة الشرعيــة بدعم من قوات التحالف العربي وتخضعها لسيطرتها.

وعــلى الرغم من وجود مكتــب رئيسي للشركة في صنعاء ومكتب تنفيذي في حضرموت إلا أن المعلومات تؤكد أن مدير عام شركة بترومسيلة النفطية / محمد أحمد بن ســميط وهو المتهم الرئيس في قضايا الفساد والاختلالات يدير الشركة مــن مدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة.

وبحســب الموظفين " تســتغل إدارة الشركة وجود مكتبين يقعــان تحت إدارة ســلطتين متنازعتين من أجل عرقلتهم، فتــارة يخبروهم أنهم يتبعون الحكومة الشرعية، وحتــى إذا وصلتهم توجيهات من رئاســة الحكومة يرفضــون التعامل معها بحجــة أن المكتب الرئيسي للشركة في صنعاء ويلتزم بتوجيهات حكومة صنعاء.

يقــول الموظفون أنهــم مؤخراً لجــؤوا إلى توجيه مذكرة من النقابــة إلى وزير الخدمة المدنية والتأمينات في حكومة صنعاء يشرحون فيها الاســتقطاعات غير القانونية التي تقوم بها الشركة ويطالبون بعودتهم إلى أعمالهم وصرف كافة مستحقاتهم، مشيرين إلى أنهم هدفوا من المذكرة قطع الطريق على أي تبريرات جديدة.

ويضيفون : "أعطيناهم توجيهات صريحة من رئيس وزراء الحكومة الشرعية ورفضوها بحجة مكتبهم في صنعاء، فاستصدرنا لهم توجيهات من حكومة صنعاء ورفضوها بحجة تأييدهم للحكومة الشرعية".

واختتم الموظفون حديثهم بالقــول : " لا ندري في مصلحة من تصب عملية عرقلتنــا ومنعنا من العودة لممارسة أعمالنا، ومحاربتنا باستقطاع مرتباتنا وقوت أولادنــا، لكنا نعلم إن هذه التصرفــات لا تخدم الوطن وتــضر بالاقتصادي الوطني الــذي لم يعد يقوى على مزيد مــن الضربات وعلى المزيد من عمليات الفســاد والانتهاكات".

وناشد موظفو شركة بترومسيلة النفطية كل ذوي الاختصاص في الحكومة الشرعية التدخل بأسرع وقت لوقف العبث الذي تمارسه إدارة الشركة وإنقاذ ما تبقى مما اعتبروه المورد الاقتصــادي الأهم لليمن، منوهين إلى أن حقوقهم لن تسقط أبداً وأن خيار اللجوء للقضاء متاح وقانوني لن يتراجعوا عنه مالم يكن هناك حلول جذرية وسريعة تضمن عودتهم لأعمالهم وتسليم كل مستحقاتهم.

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Social Affairs & Labour
The Deputy Office

الجمهورية اليمنية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
مكتب الوكيل

الرقم : ... التاريخ : ... المرفقات : ...

المحترم

الاخ / رئيس نقابة عمال شركة بترومسيلة

تحية طيبة

الموضوع : الوضع القانوني لعمال شركة بترومسيلة

بالاشارة الى الموضوع أعلاه وردا على مذكرتكم بتاريخ ١٥/١١/٢٠١٥م نود ان نشير ان مذكرتنا الموجهه للشركة برقم (١٩٨) وتاريخ ٣١/٨/٢٠١٥م وجهت للشركة بناء على الطلب الموجهة للوزارة بكتاب رقم (L115/08/15pexrc) وتاريخ ٣٣/٨/٢٠١٥م و التي تفيد بان الشركة لم تستلم المخصصات المالية من وزارة المالية وان الانتاج متوقف بسبب الاوضاع في البلاد ، ولذلك سوف تقوم بتخفيض العمالة وعدم صرف بعض المستحقات . وعليه تم الافادة استنادا الى قانون العمل رقم (٥) لعام ١٩٩٥م والذي تسري احكامة حسب نص المادة (٣) على جميع اصحاب الاعمال والعمال ومن يرد بشانهم نص خاص في هذا القانون ، ولا تسري احكامه على موظفوا الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام .

وعليه :

فان الاحكام والنصوص الواردة في مذكرتنا المشار إليها اعلاه لا تتعلق بالعاملين بشركة (بترومسيلة) حيث والشركة مملوكة للدولة بحسب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤) لعام ٢٠١١م وتتبع الجهاز الاداري للدولة. وبما انه لم يصدر قانون او قرار ينظم ذلك فيسري عليها قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة رقم (٣٥) لعام ١٩٩١ ولتعديلاته .

هذا مالزم توضيحة والله الموفق

وتقبلوا تحياتنا

وكيل الوزارة لقطاع علاقات العمل
د. طلي محمد الصبري

العنوان : صنعاء الصافية - تلفون : ٢٦١٥١٠ - ٢٦١٥٠٣ - ٢٦١٥٠٩ - ص.ب (٦٠) ميدان التحرير - تلفون : ٢٧٤٩١٢ - فاكس : ( )
Adress: Sana'a - Al-Safiah - Tel.: 262804 - 262807 - 262809 - P.O.Box : (60) Al-Tahreer - Tel.: 274912 - Fax : ( )

وزارة الكهرباء والطاقة
المؤسسة العامة للكهرباء
منطقة عدن

إعلان مناقصة

تعلن المؤسسة العامة للكهرباء - عدن
عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم(١٦) لسنة ٢٠١٧م

لتوريد زيوت محركات مولدات محطات شهناز وحجيف (1)و(2)
والتي سيتم تمويلها من المصادر الآتية : حكومي
على الراغبين المشــاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطيــة خلال أوقات الدوام الرســمي إلى العنوان التالي:(مبنى المؤسسة حجيف) لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره مائة دولار لا يُرد .
وآخر موعد لبيع الوثائق هو تاريخ: 20 /8/ 2017م.
يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان الجهة المحدد ومكتوب عليه اســم الجهة والمشروع ورقم عملية الشراء , واســم مقدم العطاء , وفي طيه الوثائق التالية :
1. ضمان بنكي بنفس نمــوذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع وقدره (5000 دولار) صالح لمدة (120) يوما من تاريخ فتح المظاريف , أو شيك مقبول الدفع.
2. صورة من شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول.
3. صورة من شهادة ضريبة المبيعات + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
4. صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية الضريبية سارية المفعول.
5. صورة من شهادة مزاولة المهنة .
تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفاً ويكتفي بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- آخر موعد لاســتلام العطــاءات وفتح المظاريف هو الســاعة (الحادية عشر)من يوم (الثلاثاء) الموافــق 22 /8/ 2017م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وســيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
- ســيتم فتح المظاريف بمقر الجهة الموضح بعاليه بمكتب المدير العام بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.
- يمكن للراغبين في المشــاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام للفترة المســموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (-) يوما من تاريخ نشر أول إعلان.